

آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني

تحديث ديسمبر/كانون الأول 2023

عرض موجز

خلف الصراع الحالي في الشرق الأوسط أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى، ودمر البنية التحتية الحيوية في قطاع غزة، وألقى بظلال ثقيلة على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. وسيكون لهذه الحرب آثار دائمة على السكان المتضررين في إسرائيل وغزة والضفة الغربية تتجاوز بكثير ما يمكن تسجيله بالأرقام وحدها. وبالمثل، سيكون لتخفيف مثل هذه القيود أثر دائم على النشاط الاقتصادي في غزة.

سيؤدي تراجع مصادر الدخل بسبب فقدان الوظائف، وتراجع التجارة، وتشديد القيود، وخفض الرواتب إلى تراجع مستويات النمو بسبب التأثير على مستويات الاستهلاك. وخلاصة القول، ستؤدي هذه الآثار على سوق العمل إلى جعل الفلسطينيين أكثر فقراً. وقد انخفضت الدخول بصورة مفاجئة بسبب عدم وجود فرص عمل، وتراجع التجارة ونشاط القطاع الخاص، وزيادة القيود على الحركة والتنقل، والتخفيضات المؤقتة في رواتب موظفي القطاع العام في الضفة الغربية. ونتيجة لذلك، يتعرض الاستهلاك لضربة قوية، علماً بأنه المحرك الفعلي الوحيد لانتعاش الاقتصاد الفلسطيني منذ صدمة كورونا.

وتؤدي الأزمة الحالية إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلي القائمة من قبل، وقد أدت جهود المجتمع الدولي لمعالجتها إلى تحقيق نجاح محدود النطاق. وقد أثر الاحتلال والقيود التي يفرضها منذ فترة طويلة على النمو المحتمل والفعلية والاستدامة المالية، فضلاً عن عدم القدرة على الوصول إلى الموارد والسيطرة على جزء كبير من الأراضي بما في ذلك المنطقة (ج)، وأدى كل هذا إلى فرض قيود أعاق النشاط الاقتصادي والتنمية قبل اندلاع الصراع بوقت طويل. وأسهم عدم تنفيذ السلطة الفلسطينية للإصلاحات الضرورية على نحو منتظم في منع الاقتصاد الفلسطيني من الوصول إلى المستويات المثلى المرجوة. وعلى مدى 30 سنة، ثبت عدم كفاية محاولات المجتمع الدولي لمعالجة هذه الاختناقات الهيكلية.

وعلى مستوى المؤسسات، والمالية العامة، تواجه السلطة الفلسطينية تحديات هائلة للاضطلاع بمهامها الأساسية، لا سيما في ظل نقص موارد المالية العامة وعجز الموازنة العامة. ويؤدي وقف تحويلات إيرادات المقاصة لمدة طويلة أو تراجعها بصورة كبيرة إلى المساس بشدة بالعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين. وبالتالي لن تتمكن أجهزة السلطة الفلسطينية من ضمان توفير الرواتب لموظفي الدولة أو حتى الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، ترتبط مخاطر الهبوط (المخاطر النزولية) الإضافية التي تهدد استدامة المالية العامة باحتمال زيادة المتأخرات الكبيرة المستحقة على السلطة الفلسطينية للموردين وموظفي الخدمة المدنية، باعتبارها الخيار الوحيد المتاح للاحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة. وعلى الجانب الإيجابي، يبدو النظام المالي قادراً على الصمود والصلابة نسبياً، لكن المخاطر آخذة في الازدياد، مع أخذ في الاعتبار اللجوء إلى تأجيل سداد المتأخرات كما ورد أعلاه.

ومن المتوقع أن تكون الزيادة الكبيرة في معدلات الفقر والتعرض للمعاناة والضعف في قطاع غزة كبيرة، وستكون الآثار السلبية على الرفاهية محسوسة بوضوح في جميع أنحاء الضفة الغربية أيضاً. وتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر متعدد الأبعاد² قد ارتفعت ارتفاعاً هائلاً في غزة، ومن الممكن أن تزيد أيضاً في الضفة الغربية. ويشير انخفاض إجمالي الناتج المحلي على المستوى الوطني بمقدار 3.7 نقاط مئوية في عام 2023 إلى أن جميع مكاسب الرفاهية التي تحققت في الأراضي الفلسطينية منذ نهاية جائحة كورونا ستنتبدد، وستصل معدلات الفقر في نهاية عام 2023 إلى مستويات أعلى قليلاً مما كانت عليه في عام 2020 في ذروة القيود الاقتصادية المرتبطة بالجائحة عندما بلغت هذه المعدلات 26.5%.

وفي هذا السياق، ستظل الأراضي الفلسطينية معتمدة على المعونات لسد العجز الهيكلي. ومع ذلك، تشهد هذه المعونات تراجعاً مطرداً وملحوظاً على مدى العقد الماضي. وفي غياب نقلة نوعية، من المتوقع أن تظل الأراضي الفلسطينية عرضة لأزمات هيكلية على مستوى المالية العامة والموازنة العامة، لا سيما وهي تعتمد على المساعدات الخارجية باعتبارها المسكن الوحيد قصير الأجل.

[التقرير الكامل متاح باللغة الإنجليزية هنا](#)

¹ وضعت هذه المذكرة في صيغتها النهائية في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

² يغطي الفقر متعدد الأبعاد الدخل والحصول على التعليم والبنية التحتية الأساسية إلى جانب بنود أخرى. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة هذا الموقع:

<https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/multidimensional-poverty-measure>